بيان صحفي

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره الاقتصادي لعام ٢٠١٧، وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة أنَّ هذا التقرير هو الإصدار السادس والأربعون من سلسلة يُعدُّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور ضمن ستة أجزاء، بحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من الشمول.

وبَيَّن المحافظ أن التقرير الاقتصادي تناول في **جزئه الأول** الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٧، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٧ بنحو ٧٠٤,٨ مليون دينار وبمعدل ٣,٣% لتصل إلى نحو ٢٢٢٩٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢١٥٩٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٦. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٩٤٢,٦ مليون دينار وبمعدل ٨,١% لتصل إلى نحو ٢٢٠٩٧,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٧، مقابل نحو ٢٤٠٤٠,٥ مليونًا للعام السابق. وفي محصلة تلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٩٧٦٩,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٧، مقابل نحو ٤٠٩٤٢,٩ مليونًا للعام السابق، ما يُمثل تراجعًا قيمته ١١٧٣,٦ مليونًا ومعدله ٢,٩%. من جانبٍ آخر، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تباطؤًا خلال عام ٢٠١٧ ليبلغ نحو ١,٥% مقابل نحو ٣,٥% خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت قد بلغ نحو ٢,٠% في

نهاية عام ٢٠١٧ مقارنةً بنمو معدله ٤,١% لعام ٢٠١٦، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٧ إلى نحو ٤,٥ ملايين نسمة مقابل نحو ٤,٤ ملايين في نهاية عام ٢٠١٦. ومن جهةٍ أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة انخفاضًا طفيفًا بنحو ٠,٠٢% في عام ٢٠١٧ مقارنةً بنمو معدله نحو ٥,١% لعام ٢٠١٦، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢,٧٠٥ مليونًا مقارنةً بنحو ٢,٧٠٦ مليونًا في نهاية العام السابق ويُعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو ٩,٢% وتباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو ١,٨% لعام ٢٠١٧.

وأشار المحافظ إلى أن **الجزء الثاني** من التقرير قد استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام ٢٠١٧، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، حيث تُشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ومن جانبٍ آخر، تسارعت وتيرة النمو في كلٍ من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليبلغ معدله نحو ٣,٨%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو ٠,٩% في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنةً بنهاية العام السابق.

وتُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٧. وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية ٢٠١٧، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في شهر مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٢,٧٥%. أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور

جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ويتابع التقرير الاقتصادي في **الجزء الثالث** تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا بلغ معدله نحو ٥,٠% في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل ١٢,١%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل ١٠,٦% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أن **الجزء الرابع** من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٤٦٠٨,٤ مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو ٤٦١٢ مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض **الجزء الخامس** من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٧، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعًا بما قيمته ١٨٧١,٠ مليون دينار ونسبته ٣١,٧%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ

في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو ٢١٥١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٧ مقابل عجزٍ تُقدَّر قيمته بنحو ١٥٢٨,٢ مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٧ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٥٦٩,٢ مليون دينار.

وأخيرًا، أشار المحافظ إلى أن **الجزء السادس** من التقرير يرصد تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٧، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) ارتفاعًا في نهاية عام ٢٠١٧ بنسبة ٩٨,٦٧% و٦٥,٦٥% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما المؤشر العام للأسعار، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة ١١,٤٨% في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنةً بنهاية العام السابق، وكذلك سجّل المؤشر الوزني ارتفاعًا بنحو ٥,٦١% في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنةً بإقفال نهاية العام السابق، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا نسبته ٤,٦٧% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٧ من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانه (www.cbk.gov.kw).

٢٠١٨/٩/١٠